

الاثار الاقتصادية لجرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الكمركي

محمد علي كاظم الجامعة الإسلامية لبنان

المشرف أ.د جنان الخوري

MOHAMMED ALI KADHIM

The Economic Impact of Crimes Involving Expired Goods and Customs
Smuggling Crimes

Prof Dr Janan Al- Kh0ury

e. mohammedlaw378@gmail.com

الملخص

الجرائم الاقتصادية من ابرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة في مختلف انحاء العلم , حيث تؤثر سلبا على الاقتصاد المحلي والدولي. ومن بين هذه الجرائم , نجد ان جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الكمركي , التي تشكل تهديدا صحيا واقتصاديا واجتماعيا . تتعلق بجرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية بتداول منتجات غير صالحة للاستهلاك , مما يعرض صحة المستهلك للخطر ويؤدي الى تكاليف إضافية على انظمة الرعاية الصحية.الكلمات المفتاحية : الاثر الاقتصادي، السلع المنتهية ، الجرائم الكمركية، الجرائم الاقتصادية ، الغش التجاري،

Summary

mutanawieat min 'abraz altahadiyat alati tuajih almujtamaeat alhadithat fi mukhtalif alainha' aleilmiaati, hayth tatawajad ealaa alaiqtisad alaiqtisadii almahaliy. wamin bayn hadhih al'ansijati, najid an aljarayim tataeamal bialsilae almuntahi wajarayim altahrib alkimarki, walati lashaka sihiyana waiqtisadiana waijtimaeiaa. altahqiq fi aljarayim alati tama altaeamul maeaha bialkhasarat almuntahiat bitadawul muntajat ghayr salihat lilaistihlaki, mimaa yuerid huquq lilkhatar wayudi ala takalif adafiat ealaa ainzimat alrieayat alsihiyati.

key words: economic impact, finished goods, **Customs Crimes, Economic Crimes, Commercial Fraud.**

اهمية البحث

تتجلى اهمية هذه البحث في عدة جوانب رئيسية تعكس تأثير جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الكمركي على مختلف المستويات , منها تعزيز المعرفة الأكاديمية يسعى البحث الى تقديم اطار علمي لدراسة الجرائم الاقتصادية , مما يعزز من المعرفة الأكاديمية ويساهم في تطوير الابحاث المستقبلية في هذا المجال . وتسليط الضوء على المخاطر الصحية من خلال ما يوفره البحث من معلومات هامة حول المخاطر الصحية الناتجة عن تداول السلع المنتهية الصلاحية وكيفية تأثيرها على صحة المستهلكين , مما يساهم في توعية المجتمع بخطورة هذه السلع . كما يقدم توصيات للسياسات العامة من خلال تحليل فعالية السياسات الحالية , ويمكن للبحث ان يقدم توصيات مستندة الى الادلة تعزز من جهود الحكومات في مكافحة هذه الجرائم , مما يساهم في تحسين الاطر القانونية والتنظيمية ويساهم البحث في تعزيز الانشطة الاقتصادية المشروعة , مما يعزز فرص التنمية المستدامة ويقلل من الفساد ويساعد البحث في رفع مستوى الوعي لدى الافراد حول اهمية التعامل مع السلع القانونية وكيفية تجنب المخاطر المرتبطة بالسلع غير المطابقة للمواصفات . كما ويظهر البحث كيفية تؤثر هذه جرائم على الاقتصاد المحلي والعالمى , مما يساعد في فهم اكبر للتداعيات الاقتصادية على المجتمع . من خلال معالجة قضايا السلع المنتهية الصلاحية , تساهم المخاطر الصحية . بالإجمال , ويعتبر هذا البحث حيوي في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والصحية المرتبطة بخطورة جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الكمركي , مما يساعد في تحقيق تأثير ايجابي ومستدام على المجتمع .

اشكالية البحث

تتمثل اشكالية هذا البحث تعقيدات وتأثيرات جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الكرمي , حيث تشكل هذه الجرائم تحديا كبيرا يتطلب فيهما عميقا وبحثا متقدما . وتطرح الاشكالية مجموعة من الاسئلة المحورية التي تحتاج الى تحليل ودراسة . منها ما هي الاسباب الرئيسية لانتشار جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية والتهريب الكرمي ؟ هذه النقطة تتطلب بحثا حول العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في نقشي هذه الجرائم . وكيفية توتر هذه الجرائم على الاقتصاد الوطني ؟ من المهم فهم الاثر المباشر على الإيرادات الحكومية , وسوق العمل , والمنافسة العادلة . وماهي التدابير الحالية المتبعة لمكافحة هذه الجرائم ومدى معالجتها ؟ وكيفية توتر هذه الجرائم على صحة المستهلكين ورفاهيتهم ؟ يجب النظر الى المخاطر الصحية المرتبطة بالسلع المنتهية الصلاحية وكيفية معالجة تلك المخاطر . ان التداعيات الاجتماعية والنفسية التي تعرض لها المجتمع نتيجة لهذه الجرائم ؟ يمكن دراسة كيف توتر هذه الجرائم على الثقة بين الافراد والجهات التجارية , واثرها على الامن الاجتماعي . تعتبر معالجة هذه الاشكالية امرا ضروريا لفهم الابعاد المتعدد لجرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية والتهريب الكرمي , وهو ما يسعى هذه البحث الى تحقيقه من خلال تحليل شامل وموضوعي يدعم جهود اصلاح السياسات وتطوير استراتيجيات اللازمة لمواجهة هذه التحديات .

اهداف البحث

يهدف هذه البحث الى تحقيق عدة اهداف رئيسية تتعلق بدراسة جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الكرمي , من خلال دراسة الاثر الاقتصادي لهذه الجرائم على الحكومة والقطاع الخاص , بما في ذلك فقدان الإيرادات وتدهور حركة التجارة . واستكشاف المخاطر الصحية التي تترتب على تداول السلع المنتهية الصلاحية وكيفية تأثيرها على صحة المستهلكين . وتقييم الفعالية الحالية للتشريعات والسياسات المعمول بها لمواجهة جرائم التهريب والسلع المنتهية الصلاحية , ومدى جدواها في حماية السوق . وتقديم توصيات لتحسين اجراءات الرقابة والتفتيش على السلع التجارية , بما يسهم في الحد من وقوع هذه الجرائم . وكذلك توعية المجتمع حول مخاطر تعامل بالسلع المنتهية الصلاحية واهمية التعامل مع المنتجات القانونية . وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتي تؤدي الى انتشار جرائم التهريب والتعامل بالسلع غير المطابقة ودراسة كيفية توتر هذه الجرائم على سمعة الصناعات المحلية والثقة بين المستهلكين والشركات . من خلال تحقيقي هذه الاهداف , نسعى الى تقديم رؤية شاملة وموضوعية تساعد في دعم الجهود . المبذولة لمكافحة هذه الجرائم وتعزيز الامان الاقتصادي في المجتمع .

فرضية البحث

تستند فرضية هذا البحث الى مجموعة من الافتراضات المتعلقة بجرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الكرمي , التي تسعى الى فهم الآثار المترتبة عليها وكيفية التصدي لها . يمكن صياغة فرضية البحث على النحو تزايد جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية والتهريب الكرمي : تقترض هذه الدراسة ان هنالك ارتفاعا ملحوظا في نسبة الجرائم المتعلقة بالسلع المنتهية الصلاحية والتهريب الكرمي في الآونة الاخيرة , بسبب غياب الرقابة الفاعلة وضعت التشريعات . لذلك يفترض ان لهذه الجرائم لها تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني , وزيادة المخاطر الصحية . ان ضعف الوعي لدى المستهلكين حول هذه المخاطر المرتبطة بالسلع المنتهية الصلاحية يدفعهم للاعتياد عليها , مما يعزز من انتشار هذه الظاهرة . ويتضح من ذلك ان السياسات والتشريعات الحالية لمكافحة التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية والتهريب الكرمي غير كافية , مما يتطلب توصيات جديدة وفعالة لمواجهة هذه القضايا . لما تنتج جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية تسبب ارتفاعا في معدلات الامراض الناتجة عن تناول مواد غير صالحة , مما يؤثر على النظام الصحي ويزيد من الاعباء المالية على الدولة . من خلال اختيار هذه الفرضيات , يسعى البحث الى تقديم رؤى دقيقة وموضوعية يسهم في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه الجرائم وتعزيز الامان . الاقتصادي والصفي في المجتمع .

المبحث الاول / الاثر الاقتصادي لجرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الكرمي وأثرها على الضرائب الكرمية

ان النمو والتطور الاقتصادي من مهام والغايات التي تضطلع على الدول لتحقيقها , وعلية عملية التهريب لا يحقق اهداف فرض الضريبة الكرمية على البضائع في الاستيراد والتي بدورها تحمي المنتج الوطني عن طريق ادخال السلع والبضائع غالبا ما تكون مقلدة او قد لا تتوفر فيها مقاييس والمواصفات القانونية المطلوبة الى البلاد وعرضها في الاسواق المحلية من دون دفع الرسوم المستحقة عليها وبالتالي تباع بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار السلع المحلية ما يؤثر على الصناعات الناشئة مما يتسبب بخلق المؤسسات المحلية مما ينتج غلق وتسريح العمال وهو ما يؤدي الى ارتفاع المشاكل الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة^(١) . لذا سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين نخصص الاول منة في الاثار الاقتصادية لجرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية اما الفرع الثاني منة الاثار الاقتصادية لجريمة التهريب الكرمي . للحد من تداول السلع المنتهية

الصلاحية، لذا سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين نخصص الاول منه اثر التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية الاقتصادي والمبحث الثاني اثار التهريب الكرمي والاثار الاقتصادية التي تسببها بيع المواد التالفة والمنتهية الصلاحية .

المطلب الاول / اثر التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية الاقتصادي

يؤدي ذلك إلى تقليل حجم التجارة وتأثير سلبي على الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تلف المواد الغذائية إلى زيادة الفقر والجوع في الدول المتضررة، مما يؤثر على مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي والسياسي علاوة على ذلك، تتسبب تلك الخسائر في تبديد الموارد والطاقة المستخدمة في إنتاج الأغذية، وهو أمر غير مستدام بيئياً. لذا، يجب على الدول والمنظمات أن تعمل على تعزيز الوعي بأهمية الحد من هدر الطعام وتطوير سبل للتعامل مع المشكلة بشكل فعال ومستدام وعلية سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين اثر التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية الاقتصادي والفرع الثاني الاثر الرئيسي للغش التجاري .

الفرع الاول : اثر التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية الاقتصادي

لحد من تداول السلع المنتهية الصلاحية، يؤدي ذلك إلى تقليل حجم التجارة وتأثير سلبي على الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تلف المواد الغذائية إلى زيادة الفقر والجوع في الدول المتضررة، مما يؤثر على مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي والسياسي علاوة على ذلك، تتسبب تلك الخسائر في تبديد الموارد والطاقة المستخدمة في إنتاج الأغذية، وهو أمر غير مستدام بيئياً. لذا، يجب على الدول والمنظمات الدولية أن تعمل على تعزيز الوعي بأهمية الحد من هدر الطعام وتطوير سبل للتعامل مع المشكلة بشكل فعال ومستدام، تعتبر العواقب الاقتصادية لتلافي السلع وفقدانها من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية أمراً هاماً يجب دراسته بشكل منظم وشامل. فعندما يحدث اتلاف للسلع وتخفض إمكانية الإنتاج، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد ومن اهم أثاره: أولاً، يؤدي اتلاف السلع إلى زيادة التكاليف الاجمالية للمستهلكين، فعندما يقل العرض من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية، يرتفع سعرها في السوق وهذا يعني أن المستهلكين سيضطرون لدفع مبالغ أكبر للحصول على هذه السلع، مما يؤثر على قدرتهم على شراء واستهلاك المنتجات الأساسية ثانياً، يؤدي تلاف السلع إلى خسارة الإنتاج والدخل القومي، فعندما يتأثر القطاع الزراعي والحيواني باتلاف السلع، ينخفض إجمالي الإنتاج في البلاد. وهذا يعني أن الدخل القومي سيتأثر سلباً، حيث يقل الناتج الاقتصادي ويتراجع النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك، يؤثر اتلاف السلع على القطاعات المرتبطة بالزراعة والثروة الحيوانية، مثل الصناعات التحويلية والتصنيعية. فعندما ينخفض الإنتاج الزراعي، يقل الإمداد بالمواد الخام لهذه الصناعات، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وفقدان فرص العمل لذلك، يجب أن يتم دراسة العواقب الاقتصادية لتلافي السلع وفقدانها بشكل منظم وشامل، يجب على الحكومات والمؤسسات الاقتصادية أن تضع استراتيجيات وسياسات للتعامل مع هذه المشكلة وتقليل تأثيرها على الاقتصاد الوطني^(٢). و تسبب السلع التالفة والمنتهية الصلاحية في زيادة نسبة البطالة أيضاً "عندما تتعرض الشركات المنتجة للمواد الغذائية للخسارة بسبب استخدامها لمواد منتهية الصلاحية أو مغشوشة، فإنها قد تضطر إلى إيقاف الإنتاج بشكل كلي أو جزئي في بعض الفروع. هذا يعني أنها ستقلص العمالة وتسرح العديد من العمال، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة في المنطقة المعنية. هذا يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد المحلي ويزيد من التحديات التي يواجهها العمال في العثور على فرص عمل جديدة^(٣). ومن المعروف أن السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الخارج تتم بواسطة العملات الأجنبية الصعبة، وهذا يعني أنه يتم استخدام جزء من احتياطات العملات الأجنبية لدعم الاقتصاد المحلي لذلك، تحاول جميع البلدان في العالم استيراد السلع والخدمات التي تحقق فوائد اقتصادية سواء للمستهلكين المحليين أو للشركات المنتجة، وهذا يؤدي إلى تبديد الموارد المالية والتراجع في الاحتياطي النقدي للدولة لذلك، يجب أن نكون حذرين عند استيراد السلع ونتأكد من صلاحيتها وجدواها الاقتصادية يجب على الحكومات والمؤسسات الاقتصادية وضع آليات وقوانين لضمان جودة السلع المستوردة ومنع استيراد السلع غير الصالحة، وذلك للحفاظ على استقرار الاقتصاد والموارد المالية للدولة^(٤) بعد الأحداث التي واجهتها العراق في عام ٢٠٠٣ والدخول العشوائي وغير المدروس للسلع المستوردة، ظهرت العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد العام للبلاد وعلى المستهلكين ومن هذه الآثار^(٥):

١. توقف المصانع المحلية: نتيجة للتنافس غير العادل من السلع المستوردة، توقفت العديد من المصانع المحلية عن الإنتاج. فقد تعذر على هذه المصانع منافسة السلع المستوردة من حيث الجودة والتكلفة، مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصناعات المحلية وتراجع الاستثمار فيها. وهذا يؤثر سلباً على قطاع الصناعة ويزيد من معدلات البطالة.

٢. تدهور القطاع الزراعي: قد يتسبب استيراد السلع المستوردة بأسعار منخفضة في تدهور القطاع الزراعي المحلي. فعندما يكون هناك توافر كميات كبيرة من السلع المستوردة بأسعار منخفضة، يصبح من الصعب على المزارعين المحليين بيع منتجاتهم بأسعار تنافسية. وهذا يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي المحلي وتضييق فرص العمل في هذا القطاع المهم.

٣. تأثير على الصحة العامة: يمكن أن تكون السلع المستوردة التي انتهت صلاحيتها أو تالفة أو مغشوشة ضارة بصحة المستهلكين فقد يتعرض المستهلكون للمخاطر الصحية نتيجة تناول السلع غير الصالحة للاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض والمشاكل الصحية. ٤. تدهور الاحتياطي النقدي: عندما يتم استيراد سلع غير صالحة أو غير مرغوب فيها، يتم استنفاد العملات الأجنبية الصعبة والاحتياطي النقدي للدولة بشكل غير فعال وهذا يؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية وتأثير سلبي على الاقتصاد العام للبلد، لذلك ينبغي تشجيع دعم الصناعات المحلية وتطوير القطاعات الاقتصادية المحلية لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والتنمية المستدامة إن بيع المواد التالفة والمنتوية الصلاحية يعد جريمة اقتصادية تسبب آثاراً سلبية على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. وفي الإسلام، تم تحريم بيع هذه المواد منذ قرون من الزمن، وذلك لحماية الأفراد والمجتمع من الأضرار الناتجة عن استهلاكها، تبيّن العديد من الآثار السلبية لهذه الجريمة، حيث تؤدي إلى الاعتداء على الأموال والممتلكات فعندما يتم بيع المواد التالفة والمنتوية الصلاحية، يتم خداع المستهلكين الذين يشترونها، وبالتالي فإنهم يفقدون أموالهم بشكل غير مبرر بالإضافة إلى ذلك، تؤثر هذه الجريمة على المجتمع بشكل عام، فعندما يتم تداول المواد التالفة، يتعرض الناس للخطر ويمكن أن يتسبب ذلك في تدهور الصحة والسلامة العامة كما أنها تؤدي إلى فقدان الثقة في الأسواق والتجارة، مما يؤثر سلباً على النظام الاقتصادي والاجتماعي بالتالي، يمكن اعتبار بيع المواد التالفة والمنتوية الصلاحية جريمة اقتصادية تعد انتهاكاً للشريعة الإسلامية وتسبب في الاعتداء على الأموال والمجتمع والنظام العام، من الضروري تشديد الرقابة وتطبيق العقوبات اللازمة لمكافحة هذه الجريمة وحماية المستهلكين بشكل عام (٦)

الفرع الثاني: الآثار الرئيسية للغش التجاري

١. فقدان الأسواق: يتسبب الغش التجاري في فقدان المنتجين الأصليين للأسواق التي يعولون عليها لبيع منتجاتهم. فعندما يتم بيع منتجات مزيفة أو مغشوشة بدلاً من المنتجات الأصلية، يفقد المنتجون الأصليون الثقة والولاء التجاري لدى العملاء. ٢. تدهور سمعة المنتج: يؤدي الغش التجاري إلى تدهور سمعة المنتجات الأصلية، ويرتبط المنتج الأصلي بالمنتجات المغشوشة في ذهن المستهلكين. وهذا يؤدي إلى فقدان الثقة في المنتج وتراجع الطلب عليه. ٣. ضعف التنافسية: يؤدي الغش التجاري إلى ضعف الموقع التنافسي للمنتجات الأصلية. فعندما يتم بيع منتجات مغشوشة بأسعار أقل من المنتجات الأصلية، يصبح من الصعب على المنتجين الأصليين المنافسة من حيث السعر والجودة. ٤. تقليص الحصة السوقية: يؤدي الغش التجاري إلى تقليص حصة السوق للمنتجات الوطنية. فعندما يتم بيع منتجات مزيفة بأسعار أقل من المنتجات الوطنية، يفضل المستهلكون شراء هذه المنتجات بدلاً من المنتجات الوطنية، مما يؤدي إلى تقليص حصة السوق للمنتجات الوطنية. ٥. تأثير على الاقتصاد الوطني: يتسبب الغش التجاري في تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام. فعندما يتم ضعف الصناعة الوطنية وتقليص حصة السوق للمنتجات الوطنية، يترتب على ذلك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والتوظيف والإيرادات الضريبية بشكل عام، يجب مكافحة الغش التجاري والاقتصادي بكل الوسائل المتاحة، لحماية المنتجين الأصليين والمستهلكين والاقتصاد الوطني من التأثيرات السلبية لهذه الجرائم (٧) وكذلك يؤثر استهلاك السلع التالفة والمنتوية الصلاحية والمغشوشة على حركة التصدير للدولة بشكل سلبي، عندما يتم اكتشاف وجود غش في المنتجات الغذائية التي تم تصديرها، فإن ذلك يؤدي إلى تدهور سمعة الدولة المصدرة والمنتجات التي تنتجها، قد تقوم الدول المستوردة برفض استلام هذه المنتجات وإعادتها، مما يتسبب في خسائر كبيرة للشركات المصدرة وتأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي هذا الغش إلى تراجع الثقة في المنتجات الغذائية المصدرة من الدولة، مما يؤثر على الطلب العالمي على تلك المنتجات ويقلل من فرص النمو والتوسع في صادرات الدولة (٨) أن قراءة تاريخ انتهاء الصلاحية للمنتج تعتبر أمراً حيوياً للمستهلك، حيث يساعده على معرفة المدة التي يمكن استخدام المنتج فيها قبل أن يفقد جودته أو يسبب آثاراً سلبية على صحته. وقد وضعت بعض الدراسات جدولاً فيه بعض الاجابات العينية للبحث الذي وضع أن قراءة تاريخ انتهاء الصلاحية للمنتج هي مسألة مهمة للمستهلك. فقد حققت فقرة الحرص على قراءة تاريخ نفاذ صلاحية المنتج أعلى نسبة اتفاق بمعدل ٩٠.٣٪، مما يدل على أن العديد من المستهلكين يولون اهتماماً كبيراً لهذه المعلومة بعدها يأتي فقرة الالتزام بالتحذيرات المثبتة على ظهر غلاف المنتج بمعدل ٧٨.٨٪، مما يشير إلى أن العديد من المستهلكين يلتزمون بقراءة التحذيرات وتعليمات الاستخدام الموجودة على العبوة ثم يأتي فقرة الشعور بالثقة في تاريخ الصلاحية المثبت على الغلاف بنسبة ٥٩.٦٪. هذا يشير إلى أن بعض

المستهلكين يشعرون بالثقة عندما يكون هناك تاريخ صلاحية محدد على العبوة بناءً على ذلك، يمكن القول إن قراءة تاريخ انتهاء الصلاحية للمنتج تعتبر مسألة مهمة للمستهلك لمعرفة الفترة الزمنية التي يمكن استخدام المنتج فيها وتجنب التأثيرات السلبية على صحته^(٩) ومن المخاطر المتعلقة بالغش ليست مقتصرة على المستهلك وحده، بل تمتد لتشمل الشركات المصنعة والتجار والمزارعين أيضًا، فقد يجد هؤلاء أنفسهم في منافسة غير مشروعة يجبرهم على اتخاذ خيارين صعبين يمكنهم الالتزام بالنزاهة والابتعاد عن الغش، ولكن قد يتعرضون للخسارة في المقابل أو يمكن أن تسيطر عليهم رغبة الربح ويقعون في فخ الغش والخداع ونظرًا للأضرار والمخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها الغش، فقد حظرت الشرائع القديمة والقوانين الحديثة هذا السلوك وفرضت عقوبات صارمة على المرتكبين، يعتبر الغش مرادفًا للخداع والتلاعب، ويعاقب عليه قانونيًا لحماية المستهلك والحفاظ على النزاهة في الأعمال التجارية^(١٠) وقد حرمت الشريعة الإسلامية الغش بجميع أشكاله وصوره، سواء كان في التعاملات التجارية أو غيرها. وقد توعدت المرتكبين بالعقاب في الدنيا والآخرة. يُعتبر الغش التجاري من الجرائم التعزيرية في الشريعة الإسلامية، وهي جرائم لم يحدد لها الشارع عقابًا محددًا، ولكنها تعتبر محظورة ومجرمة. ويترك لولي الأمر المسلم اختيار العقوبات الملائمة لهذه الجرائم، وذلك في ضوء المبادئ العامة للتجريم والعقاب في الشريعة الإسلامية^(١١)

المطلب الثاني : أثار التهريب الكمركي والآثار الاقتصادية التي تسببها بيع المواد التالفة والمنهية الصلاحية .

واستخدام السلع التالفة المنتهية الصلاحية يؤثر سلبًا " على خزينة الدولة ، فمثلا " عند استخدام مواد طبية مغشوشة يتطلب معالجة المتضررين جراء استهلاك السلع التالفة والمنتهية الصلاحية هي نفقات إضافية على الدولة ، ويجب إنشاء مؤسسات طبية جديدة وتوظيف طواقم طبية إضافية لتقديم العلاج والرعاية للمتضررين ، بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا إنفاق المزيد من الأموال على مشاريع التوعية والخطوات العلاجية للحد من هذه الجريمة لذا سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين الاول منه اثر التهريب الكمركي الاقتصادي واما الفرع الثاني تأثيرات الجرائم الاقتصادية التي تسببها بيع المواد التالفة والمنتهية الصلاحية التي تمتد الى الجوانب الاقتصادية

الفرع الاول : اثر التهريب الكمركي الاقتصادي

في النظام الاقتصادي، تعتمد الدولة على وضع تشريعات اقتصادية لحماية المصالح الاقتصادية وتنظيم الأنشطة الاقتصادية. هذه التشريعات تشمل:

١. تنظيم السياسة التجارية: تحديد السياسات والإجراءات التي تنظم التجارة الداخلية والخارجية، بما في ذلك الرسوم الجمركية والمعاملات التجارية الدولية.
٢. التنظيمات المتعلقة بالاستيراد والتصدير: وضع قوانين ولوائح تنظم عمليات الاستيراد والتصدير، بما في ذلك شروط وإجراءات التصديق والرقابة.
٣. تطوير الصناعة والزراعة: تعزيز وتطوير القطاعين الصناعي والزراعي من خلال التشجيع على الاستثمار وتوفير الدعم والتنمية المستدامة.
٤. منع المنافسة غير المشروعة: وضع تشريعات تنظم المنافسة في السوق وتحمي المشروعين من الاحتكار والاحتيايل.
٥. مكافحة الغش التجاري: تطبيق القوانين والإجراءات لمكافحة التزوير والتزييف والممارسات التجارية غير القانونية.
٦. مكافحة التهريب النقدي: اتخاذ إجراءات لمنع التهريب من دفع الضرائب والرسوم المالية المستحقة. مكافحة التهريب الجمركي: تنفيذ إجراءات جمركية لمنع دخول البضائع غير المشروعة أو التهريب من خلال الموانئ والحدود ، تلك التشريعات والإجراءات تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الدولة والقطاع الخاص، وضمان استدامة النمو الاقتصادي والحفاظ على العدالة الاقتصادية^(١٢) ان مخالفة التشريعات الاقتصادية التي تنظم المصالح الاقتصادية للدولة تُعتبر جريمة اقتصادية. تعرف الجريمة الاقتصادية عمومًا على أنها أي نشاط غير قانوني يستهدف النظام الاقتصادي للدولة ويتعارض مع التشريعات والقوانين الاقتصادية المعمول بها من بين أمثلة مخالفة التشريعات الاقتصادية هو التهريب الجمركي، حيث يتم استخدام طرق غير قانونية لإدخال أو إخراج السلع عبر الحدود الدولية دون الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها. هذا النوع من الجرائم الاقتصادية يؤدي إلى عدم تحقيق المنافسة الحرة في السوق ويضعف النظام الاقتصادي الرسمي، ويمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصاد غير رسمي أو موازي الذي يمكن أن يكون ضارًا بالاقتصاد الوطني لأنه يفتقد إلى التنظيم والرقابة الحكومية، ويمكن أن يؤدي إلى تداول غير نزيه وتهرب من الضرائب والرسوم. لذلك، تعمل الدول على مكافحة مثل هذه الجرائم الاقتصادية

الفرع الثاني: تأثيرات الجرائم الاقتصادية التي تسببها بيع المواد التالفة والمنتهية الصلاحية تمتد أيضًا إلى العديد من الجوانب الاقتصادية الأخرى. من بين هذه التأثيرات:

١. انتشار الظلم: قد يؤدي انتشار هذه الجرائم إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع، حيث يتم استغلال الأشخاص ذوي الدخل المحدود والفقراء وتحميلهم بضائع تالفة بأسعار مرتفعة.
٢. القمع الاقتصادي: يمكن استغلال الجرائم الاقتصادية في تقويض حقوق العمال والعمالة الغير منظمة، مما يؤدي إلى استغلالهم وتعريضهم لظروف عمل غير آمنة ورواتب غير ملائمة.
٣. فقدان الثقة: تؤدي الجرائم الاقتصادية إلى فقدان الثقة بين أفراد المجتمع، حيث يشعرون بعدم الأمان في المعاملات التجارية والاقتصادية. هذا يؤثر سلباً على النشاط التجاري والاستثمار ويعوق التنمية الاقتصادية.
٤. تأثير على المعاملات الاقتصادية: تؤدي الجرائم الاقتصادية إلى حدوث خلل في المعاملات التجارية والاقتصادية داخل المجتمع. فعندما يتم بيع المواد التالفة والمنتھية الصلاحية، يتأثر سوق السلع الصحية والمنتجات الغذائية بشكل سلبي.
٥. الأزمات المالية والاقتصادية: قد تسبب الجرائم الاقتصادية في حدوث أزمات مالية واقتصادية طاحنة، حيث يتم تدمير الاستقرار الاقتصادي والمالي للمجتمع وتفقد الثقة في النظام المالي.
٦. انخفاض الجودة وتغيير تاريخ الصلاحية: قد يتم بيع سلع ذات جودة منخفضة أو مخالفة للمواصفات المتفق عليها، مما يؤدي إلى تدهور الجودة العامة للسلع في السوق. كما يمكن تغيير تاريخ صلاحية السلع المنتھية الصلاحية لزيادة فترة بيعها بشكل عام، يمكن القول إن الجرائم الاقتصادية المتعلقة ببيع المواد التالفة والمنتھية الصلاحية تسبب تأثيرات سلبية على الاقتصاد والمجتمع (١٣) هذا يؤدي إلى ارتفاع النفقات الحكومية ويهرق خزينة الدولة بشكل إضافي، مما يؤثر على الموارد المتاحة لتمويل الخدمات العامة الأخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية (١٤)

المبحث الثاني / أثر التهريب الجمركي على الضرائب الجمركية

يعد التهريب الجمركي عملية غير قانونية تهدف إلى التخلص من العبء الضريبي والجمركي المفروض على السلع من خلال إدخالها إلى أرض الدولة أو إخراجها منها دون الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية. يتم ذلك باستخدام طرق غير قانونية تقادياً لدفع الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة عادة هذه الأنشطة تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وتقلل من إيرادات الدولة المستحقة، بالإضافة إلى تشويه المنافسة النزيهة في السوق وتأثيرها على الصناعات المحلية. لذلك، تعتبر جرائم التهريب الجمركي خطيرة وتتطلب تدابير صارمة لمكافحتها ومعاينة المتورطين بها (15) فضلاً عن ان الضرائب الجمركية تعد من أهم المصادر المالية للدولة، ولها دور مهم في تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، وحماية الصناعات المحلية، وضبط ميزان التجارة. تعتمد البنوك المركزية في معظم الدول على احتياطي من العملات الأجنبية لمواجهة الاحتياجات الطارئة ولضمان استقرار العملة الوطنية، إدارات الجمارك تلعب دوراً حيوياً في مكافحة التهريب الجمركي، وهي تعمل على تنفيذ السياسات الجمركية وفرض الضرائب الجمركية والرسوم والقوانين المتعلقة بالتجارة الدولية. بفضل الرقابة المحكمة من إدارات الجمارك، يمكن للدولة الحفاظ على مواردها المالية ومنع التلاعب في نظام الضرائب الجمركية، تهريب البضائع عبر منافذ غير رسمية أو خلاف المنافذ الجمركية المحددة يشكل تهديداً للاقتصاد الوطني ويؤدي إلى فقدان إيرادات كبيرة للدولة. لهذا السبب، تعمل الحكومات بجد على مكافحة هذه الظاهرة وتشديد إجراءات الرقابة للحفاظ على استقرار الاقتصاد وتمويل الخدمات العامة والمشروعات الحكومية. (16) وتعتمد العديد من الاقتصادات النامية بشكل كبير على الضرائب المرتبطة بالتجارة لتحقيق رفاهتها الاقتصادية وتكوين الثروة. إن نمو التجارة الدولية، وزيادة عدد المسافرين، والتقدم التكنولوجي، والتغيرات في أساليب التجارة قد فرضت تحديات جديدة للحكومات - وهي تحديات تتطلب تغييراً في عمل الجمارك وإدارة الحدود إذا أريد لهذه المكاتب أن تعمل بفعالية وكفاءة. (17) لذا سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين نخصص الاول منه الى الادوار المهمة التي تلعبها الضرائب الكمركية وتأثيرها المباشر اما المطلب الثاني تأثير التهريب الجمركي على الصناعات المحلية والبطالة

المطلب الاول / الادوار المهمة التي تلعبها الضرائب الكمركية ومما يؤثر عليها عملية لتهريب الكمركي تأثيرا مباشرا:

تهدف إلى تعويض التكاليف الزائدة التي يتعرض لها الإنتاج المحلي نتيجة للاستيرادات المتدققة بأسعار منخفضة ومن أجل فرض هذه الضرائب المضادة للاستيرادات، يجب على الدولة المستوردة أن تقوم بإثبات حدوث الإغراق، وهو ما يتطلب دراسة متعمقة للوضع الاقتصادي والصناعي للصناعة المعنية. هو ما سنبحثه بهذا المطلب من خلال تقسيمه الى فرعين الاول منه الدور المالي والاقتصادي اما الفرع الثاني نخصصه للدور الرقابي

الفرع الاول : الدور المالي والاقتصادي

١. الدور المالي: التحصيل الضريبي تمثل الضريبة الجمركية مصدرًا هامًا للإيرادات الحكومية، حيث يتم تحصيلها عند عمليات الاستيراد والتصدير. هذه الإيرادات تدخل إلى الخزينة العامة للدولة وتستخدم لتمويل الخدمات والمشاريع الحكومية. (١٨).

٢. الدور الاقتصادي:

أ- مكافحة التهريب: الضريبة الجمركية تساهم في حماية الموارد المالية للدولة من خلال تقليل عمليات التهريب. بفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة، تقلل الدولة من الحوافز للمهربين للتورط في أنشطة غير قانونية (19).

ب- الحماية من الإغراق هي سياسة تهدف إلى حماية الصناعات المحلية من التأثير الضار للواردات الأجنبية التي تباع بأسعار منخفضة جدًا في السوق المحلية والتي يمكن أن تكون ضارة بالصناعة المحلية وتؤدي إلى تقليل الإنتاج المحلي وفقدان فرص العمل يتم تحقيق الحماية من الإغراق عادة من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات أو فرض حصص تصديرية أقل على المنتجات الأجنبية. هذا يجعل الواردات الأجنبية أكثر تكلفة وبالتالي أقل تنافسية في السوق المحلية، مما يساعد في تعزيز الصناعات المحلية ومع ذلك، يجب مراعاة أن سياسات الحماية من الإغراق قد تؤدي أيضًا إلى رد فعل من الدول الأخرى، حيث يمكن أن تفرض هذه الدول قيودًا مماثلة على الصادرات من البلد الذي فرض الحماية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تصاعد النزاعات التجارية وتقليل التبادل التجاري الدولي (٢٠)، سيما ان فرض الضرائب الجمركية على الواردات يمكن أن يكون واحدة من الوسائل التي تُستخدم لمكافحة التهريب الكمركي المتمثلة بالإغراق في الصناعات المحلية. تسمى هذه الضرائب "الضرائب المضادة للاستيرادات"، وهي تهدف إلى تعويض التكاليف الزائدة التي يتعرض لها الإنتاج المحلي نتيجة للاستيرادات المتدفقة بأسعار منخفضة ومن أجل فرض هذه الضرائب المضادة للاستيرادات، يجب على الدولة المستوردة أن تقوم بإثبات حدوث الإغراق، وهو ما يتطلب دراسة متعمقة للوضع الاقتصادي والصناعي للصناعة المعنية. يجب أن تكون هناك أدلة قوية تثبت أن الواردات الأجنبية تسببت تأثير سلبي كبير على الصناعة المحلية. (٢١).

الفرع الثاني : الدور الرقابي التي تلعبها الضرائب الجمركية

١. الرقابة على البضائع: الضريبة الجمركية تساهم في ضبط ومراقبة البضائع المستوردة والمصدرة. يتعين على السلع المتداولة أن تتوافق مع اللوائح والمعايير الصحية والبيئية والجودة (22).

٢. تحسين معدل التبادل التجاري: وهو مصطلح يطلق على الجهد الذي تقوم به الدولة لزيادة صادراتها بالمقارنة مع وارداتها هذا يمكن أن يتضمن تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات المستوردة أو تعزيز الصادرات من خلال دعم الشركات المحلية وتحسين جودة منتجاتها فعندما يتحسن معدل التبادل التجاري، يمكن للدولة الحصول على مزيد من الإيرادات من صادراتها مقارنة بتكلفة وارداتها. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات الوطنية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي. وتحسين معدل التبادل التجاري يعزز أيضًا المرونة الاقتصادية للدولة ويقلل من التأثيرات السلبية للضرائب الجمركية على الاقتصاد المحلي إذ ان فرض الضرائب الجمركية على الواردات، يمكن أن يحدث ذلك تحسينًا في الإنتاج المحلي، حيث تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية من السلع المستوردة. هذا التحسين في الإنتاج المحلي يمكن أن يزيد من فرص التوظيف، حيث يحتاج زيادة الإنتاج إلى المزيد من العمالة بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تقليل حجم الاستيراد إلى زيادة الطلب على مخرجات الصناعات الأخرى التي تستخدم كمواد أولية أو كسلع وسيطة في هذه الصناعات هذا يشجع على نمو الصناعات ذات الصلة ويزيد من الإنتاج والتوظيف في هذه القطاعات أيضًا. (23)

٣. حماية المنتجات الوطنية: الضريبة الجمركية تساعد في حماية المنتجات الوطنية من منافسة غير عادلة. بفرض رسوم على السلع المستوردة، يمكن للدولة تقليل مخاطر الإغراق بالسلع الرخيصة والحفاظ على الصناعات المحلية (24).

٤. حماية الأمن القومي: في حالة حدوث حالات الطوارئ مثل الحروب أو الحصار الاقتصادي أو أي تهديد يمكن أن يؤثر على الأمن القومي للبلاد، يمكن أن يكون من الصعب على البلد إجراء عمليات الاستيراد بشكل طبيعي. ذلك يشكل تهديدًا كبيرًا لأمن البلاد لعدم قدرتها على الحصول على الموارد والسلع الضرورية في مثل هذه الحالات الاستثنائية من أجل حماية الأمن القومي وضمان قدرة البلد على تلبية احتياجاتها الأساسية أثناء الأزمات (25).

٥. تحفيز المنافسة الحقيقية: من خلال فرض الرسوم الجمركية، يمكن للدولة تشجيع المنافسة الحقيقية بين المنتجات الوطنية والأجنبية، مما يؤدي إلى تحسين الجودة وتوفير الخيارات للمستهلكين بهذه الطريقة، تلعب الضريبة الجمركية دورًا مهمًا في تحقيق التوازن بين المصالح المالية والاقتصادية للدولة وتعزيز الاستدامة والحماية في الاقتصاد الوطني. (26)

٦. هذا وتلعب مصلحة الجمارك دوراً حاسماً في محاربة ظاهرة "التزيف" إذ أن القانون قد منح لها الصلاحيات في ذلك.^(٢٧)، ادارة الجمارك تلعب دوراً حاسماً في محاربة التقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية. فهي تتمتع بصلاحيات وأدوات تمكنها من مراقبة ومراجعة البضائع التي تدخل وتخرج من البلاد^(٢٨).
٧. التواجد الاستراتيجي: إدارات الجمارك عادة موجودة في المنافذ الحدودية والموانئ البحرية والمطارات، مما يجعلها في وضع استراتيجي للكشف عن مراقبة البضائع المشتبه فيها.
٨. صلاحيات قانونية: قوانين الجمارك تمنح إدارات الجمارك سلطة لتفتيش البضائع، وفرض الرسوم والضرائب الجمركية، واتخاذ إجراءات إذا تبين وجود انتهاكات.
٩. التعاون الدولي: إدارات الجمارك تعمل غالباً بشكل وثيق مع منظمات دولية وجهات أخرى لمكافحة التقليد والتزوير عبر تبادل المعلومات والخبرات.
١٠. التكنولوجيا: الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة الفحص الإلكتروني والتقنيات المتقدمة للكشف عن المنتجات المقلدة.
١١. الوعي والتتقيف: توعية الموظفين في إدارة الجمارك بأهمية حقوق الملكية الفكرية والصناعية تسهم في تعزيز قدرتهم على الكشف عن المنتجات المقلدة.
١٢. العقوبات: إذا تم اكتشاف منتجات مقلدة، يمكن لإدارة الجمارك اتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفين وفرض عقوبات عليهم.
١٣. تأمين الموارد المالية: الإيرادات من الضرائب الجمركية تسهم في تأمين الموارد المالية للخزينة العمومية، وهذا يمكن استخدامها لتمويل الخدمات العامة والمشروعات الحكومية. لذلك تلعب الجمارك دوراً حاسماً في اقتصاد السوق من خلال توجيه تدفق البضائع والتجارة الدولية وضمان التوازن والاستدامة في الاقتصاد الوطني وعملية التهريب الكرمي توقف جميع ضوابط الجمارك وتخل بها^(٢٩). الحماية المنافسة للمنتج المحلي هي واحدة من الأدوار الرئيسية للضرائب الجمركية. يمكن تقديم إعفاءات جمركية للمعدات والتكنولوجيا الحديثة التي تستخدم في تطوير صناعة معينة مثل التصنيع أو الزراعة. هذا يجعل من الأسهل للمشروعات الناشئة الاستثمار في هذه الصناعة وزيادة الإنتاج المحلي بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم تخفيضات جمركية على المواد الأولية المستوردة التي تستخدم في عمليات الإنتاج المحلي. هذا يقلل من تكلفة الإنتاج ويجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية على السوق الدولية بهذه الطريقة، تلعب الضرائب الجمركية دوراً إيجابياً في دعم النمو الاقتصادي وتنمية الصناعات المحلية وتشجيع التصدير^(٣٠).

المطلب الثاني / تأثير التهريب الجمركي على الصناعات المحلية والبطالة

نظراً لمشكلة البطالة التي تتفاقم في معظم الدول النامية بأشكالها المختلفة، بما في ذلك البطالة السافرة والمقنعة، يلجأ البعض منها إلى فرض قيود على التجارة الخارجية بهدف الحد من وارداتها . إذا تم التخلي عن التخصص الاقتصادي الأمثل للموارد من أجل تطوير صناعات بديلة بدون دراسة دقيقة لمزايا تلك الصناعات، قد يؤدي ذلك إلى تقليل كفاءة الاقتصاد وتأخر النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالتالي، من المهم توازن بين محاربة مشكلة البطالة والحفاظ على التخصص الاقتصادي الأمثل للموارد، وذلك من خلال تطوير السياسات الاقتصادية التي تدعم الصناعات البديلة للواردات بشكل استراتيجي ومتوازن^(٣١). لهذا الغرض سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين الاول منه تأثير التهريب الجمركي على العلامات التجارية

الفرع الاول : تأثير التهريب الجمركي على العلامات التجارية

العلامة التجارية هي إشارة تُستخدم لتمييز المنتجات أو الخدمات وتحديد منتج أو خدمة من شركة أو مورد معين عن منتجات أو خدمات منافسة. والعلامات التجارية تلعب دوراً هاماً في عمليات التسويق وبناء هوية العلامة التجارية. هناك عدة أنواع من العلامات التجارية، منها:

١. العلامات التجارية المعتادة (العلامات الكلامية): (وهي العلامات التي تتألف من كلمات أو عبارات. مثل علامة "أبل" لشركة تصنيع الإلكترونيات.

٢. العلامات التجارية المرئية (العلامات البصرية): (تشمل الرموز والشعارات والألوان والتصاميم. مثل شعار شركة "نايكي" (Nike) "

٣. العلامات التجارية المركبة (المزيج بين العلامات الكلامية والبصرية): (تمزج بين الكلمات والرموز لتكوين علامة تجارية فريدة. مثل شعار شركة "مايكروسوفت" (Microsoft) "

٤. العلامات التجارية الجماعية: تمثل هذه العلامات مجموعات أو جمعيات مثل النقابات المهنية أو المؤسسات الاقتصادية التي تستخدمها أعضاؤها للتعبير عن مستوى معين من الجودة أو الامتثال لمعايير محددة. على سبيل المثال، علامة UL للسلامة التي تستخدمها Underwriters Laboratories. ان استخدام العلامات التجارية بشكل صحيح يسهم في بناء هوية العلامة التجارية وزيادة الوعي بالمنتجات أو الخدمات التي تتميز بها العلامة. تقدم العلامات التجارية الحماية القانونية لأصحابها وتسمح لهم بمنع الآخرين من استخدام علامات مماثلة أو مضللة^(٣٢). وقد أصبح التقليد أكثر تعقيداً وتنظيماً مما كان عليه في السابق، وله تأثيرات مدمرة على مالكي العلامات التجارية والمجتمع بشكل عام إذ ان الانترنت والتكنولوجيا الحديثة سهلت عمليات التقليد وانتهاك حقوق الملكية التجارية من خلال تنظيم أفضل للجماعات المشتركة واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والتوزيع فيمكن للتقليد يمكن أن يلحق أضراراً اقتصادية كبيرة بمالكي العلامات التجارية، حيث يؤدي إلى فقدان الإيرادات والزيائن والتأثير على السمعة التجارية اضافة الى ان عمليات التصنيع غير الشرعية والتقليد يمكن أن تكون ضارة بالبيئة، مثل استخدام مواد ضارة أو تجاوز معايير السلامة البيئية^(٣٣). في ضوء ما سبق، يترتب على ذلك أن الرفاه الاقتصادي وخلق الثروة مدفوعان بالتجارة، ومن الحقوق السيادية لكل دولة التحكم في تدفق السلع والخدمات عبر حدودها وفقاً للوائح الجمركية. ومن ثم تلعب إدارة الجمارك دوراً محورياً عندما يتعلق الأمر بمراقبة التجارة الدولية وتسهيلها وتنظيمها. وبذلك فإن الحدود هي المكان الذي تتحكم فيه الدول في حركة البضائع والأشخاص والحرف التي تدخل أراضيها أو تخرج منها، وحيث يتم الالتزام في مجالات مثل الأمن والسلامة الغذائية والإجراءات الجمركية ومراقبة البضائع المحظورة، فعادة هناك سلع محظورة من بلد ما، سواء كان ذلك لأسباب دينية أو لأسباب أخرى (مثل أن تكون البضائع خطرة على البيئة والإنسان)، ولكن لا يزال المرء يجدها قد دخلت البلاد^(٣٤). أما على صعيد التأثير الاقتصادي الكلي، فإن مشكلة التهريب الحقيقية لا تكمن في خسارة الميزانية، بل في تشويه السوق المحلية ومبادئ المنافسة، وهو ما يؤثر بالدرجة الأولى على الأعمال القانونية. وعلى التوالي، وبالنظر إلى أهمية مشكلة التهريب، فمن الواضح أن النهج المتبع في حلها ينبغي أن يكون معقداً. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يشمل ليس فقط تعزيز تحسين الضوابط على الجمارك والحدود، ولكن أيضاً سد الفجوات في السوق المحلية، مما يتيح استمرار مخططات التهريب. إحدى هذه الثغرات هي حق الأشخاص الخاضعين للنظام الضريبي المبسط في بيع البضائع دون أي وثائق أولية لهم. أي بدون وثائق تصف أصل البضائع. بالطبع، يمكن بيع البضائع المهربة من خلال المستندات الضرورية "المشترقة" في جهاز الأمن الفيدرالي في أوكرانيا، ولكن مثل هذا المخطط يعاقب عليه جنائياً بالفعل، وهو أكثر خطورة وأكثر تكلفة. وفي الوقت نفسه، فإن "البيع" الجماعي للوثائق الأولية المزورة من قبل الخدمة المالية أمر مستحيل في ظل الإطار المؤسسي الحالي^(٣٥). وتشمل الأساليب الأخرى للتجارة غير المشروعة أو التهريب من الرسوم الجمركية التجنب التام للضوابط الجمركية الرسمية، والتقليل من التصريح عن البضائع، والتقليل من قيمة البضائع، وسوء تصنيف البضائع، وتزوير المستندات، والتواطؤ مع السلطات الضريبية، والتهريب. وقد لوحظ أن زيادة بنسبة ١ في المائة في معدلات الضرائب ترتبط بزيادة قدرها ٣ في المائة في التهريب الجمركي^(٣٦)، وذلك في الغالب من خلال التصنيف الخاطئ للواردات وعدم الإبلاغ عن قيم الواردات وكان لتأثير هذه الأنشطة تأثير سلبي على التجارة وكان له تأثير مدمر على الاقتصاد الرسمي. إذ أنه على الرغم من أن الفساد يعيق التجارة في البيئات ذات التعريفات الجمركية المنخفضة، إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى تعزيز التجارة. وقد أطلق الباحثون على هذا النشاط اسم "الاقتصاد الخفي". ويختلف الحجم والأسباب والعواقب من بلد إلى آخر، حيث تشير تقديرات اقتصاد الظل إلى أن حجم المشكلة يصل إلى ٦٥٠ مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل ٢ تريليون دولار أمريكي في البلدان النامية بما في ذلك غسيل الأموال^(٣٧) ان الاقتصاد الخفي هو مفهوم يشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أو غير المسجلة رسمياً والتي تتم خارج الإطار القانوني والضريبي للدولة. يُطلق عليه أيضاً العديد من التعبيرات التي تعكس طبيعته المعقدة وتنوعها، وهذه التعبيرات تتضمن:

١. الاقتصاد غير الرسمي: يُشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي تكون خارج إطار القوانين والتنظيمات الرسمية.
٢. الاقتصاد السوق السوداء يُستخدم المصطلح لوصف الأنشطة غير الرسمية التي تتم في السوق غير المنظمة.
٣. الاقتصاد غير المنظم: يُشير إلى الأنشطة التي تتم خارج الأنظمة والتنظيمات والمراقبة والمنظمة.
٤. الاقتصاد تحت الأرض: يُشير إلى الأنشطة التي تكون خارج النظام الضريبي وتكون غالباً نصابة للضرائب.
٥. الاقتصاد البديل: يُستخدم لوصف الأنشطة التي تعتمد على أساليب وقوانين بديلة عن القوانين الرسمية إذ إن إدارة الجمارك وفي إطار عملها في سبيل مكافحة التقليد لها طريقتان للتدخل:

اولاً : التدخل على أساس عريضة: إن تدخل الجمارك في هذه الحالة لا يتم إلا بعد قيام الشخص المتضرر من عملية التهريب بتقديم طلب عريضة لتدخل الجمارك إذ ان بإمكان صاحب العلامة المتضررة من عملية التهريب أن يتقدم للمديرية العامة للجمارك بعريضة مكتوبة مبيناً

كونه مالك العلامة المسجلة أو صاحب حق المؤلف، يطلب فيه إلى تعليق عملية الجمركة للسلع المحتمل انتهاكها لحقوقه الفكرية مثل تهريب بضائع مقلدة، ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية⁽³⁸⁾:

- ١- وصف شامل للسلعة للتمكن من معرفتها، مع إعطاء عينة إن أمكن ذلك
- ٢- تعريف بالإرساليات والطرود، وتاريخ الإرسال والإقلاع المحتمل للبضائع
- ٣- وثيقة تثبت أن الطالب هو صاحب الحق بالنسبة للسلع محل الطلب، كما يجب على المتقدم بالطلب
- ٤- تقديم جميع المعلومات التي يملكها والتي تسمح للجمارك بقبول الطلب، وهذه المعلومات تتركز أساساً في مكان تواجد السلع أو مكان توجيهها المحتمل يجب أن تبين العريضة المقدمة للجمارك المدة التي يجب على الجمارك تقديم المساعدة فيها وهذه المدة يمكن تمديدتها عن طريق طلب لاحق

ثانياً : التدخل التلقائي أو المباشر.

يتم هذا النوع من التدخل دون تقديم طلب من صاحب الحق، إذ يكون أثناء الاجراءات الروتينية لإدارة الجمارك التي تمارسها على حركة البضائع أن تكتشف لبضائع المهربة، أي أنها تمس بحقوق الملكية الفكرية او الصناعية، فهنا يكون للإدارة الجمركية وبمبادرة منها ومن دون الحاجة إلى تقديم طلب او عريضة من طرف مالك الحق أن توقف البضائع من خلال تعليق رفع اليد عنها كونها بضائع مهربة.⁽³⁹⁾

الفرع الثاني : اثر التهريب الكمركي على الملكية الفكرية و الصناعية

لقد أدركت دول العالم بوضوح أن التقدم التكنولوجي لا يمكن أن يتجاوز الإبداع البشري المتنوع. مع تصاعد الصراع العلمي بين هذه الدول وما نتج عنه من انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية، زادت أهمية حماية هذه الحقوق بشكل كبير في العصر الحديث. يأتي ذلك تزامناً مع التطورات الهائلة في ميدان العلوم والتكنولوجيا التي شهدتها العصر الحالي، والتي تسعى الدول الصناعية الكبرى إلى استثمارها تجارياً بشكل مكثف هذا التوجه قاد الدول الصناعية الكبرى إلى دعم وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي. وقد نجحت هذه الدول إلى حد كبير في وضع معايير دولية للحماية وتقديم مستوى أدنى من الحماية من خلال الاتفاقيات الدولية، والتي تم إبرامها مع إنشاء منظمة التجارة العالمية أهمها "اتفاقية تريبيس" *⁽⁴⁰⁾. إذ تسعى دول العالم المتقدمة و النامية منها إلى التنافس العلمي، فالأولى تملك التكنولوجيا و تسيطر عليها و تستثمرها لنفسها دون غيرها معتمدة في ذلك على الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوقها الفكرية من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، أما الثانية فترى أن أنانية الدول المتقدمة في استغلال التقنية و التكنولوجيا هي التي تجعلها لا تحترم هذه الاتفاقية الدولية و تحاول التنصل منها، وعدم الانضمام إليها بحجة أنها تضر باقتصاداتها النامية⁽⁴¹⁾، الأمر الذي أثار بشكل مباشر المصالح التجارية للدول الكبرى، ودعاها إلى أن تلقي بنقلها خلف الجهود المبذولة لتعزيز وتقوية وسائل الحماية لهذه الحقوق، وقد نجحت هذه الدول إلى حد ما في تعزيز الحماية الدولية من خلال الاتفاقيات الدولية. التي صاحبت إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإطلاق اتفاقية التريبس TRIPS مع مطلع العام ١٩٩٥م، حيث حلت محل اتفاقية القات GAAT بغرض إعطاء حرية أكثر الحركية التجارة الدولية⁽⁴²⁾ الملكية الفكرية هي مفهوم قانوني يشمل حماية الحقوق المعنوية والمادية للأشخاص على أعمالهم الإبداعية والملكية الفكرية التي تنتج عنها.⁽⁴³⁾ أن الظاهرة التي تتعامل معها السلطات لمحاربة انتهاك حقوق الملكية التجارية، وتحديدًا تقليد العلامة التجارية، تعرف عادة بمصطلح "التزييف" أو "التزوير التجاري". إن التزييف يمكن أن يكون خطراً كبيراً على الاقتصاد وحقوق الملكية الفكرية، وله تأثير سلبي على الشركات والأفراد. هنا بعض الآليات المجدية التي تعتمدها السلطات لمحاربة هذه الظاهرة:

١. التشريعات والقوانين: تقوم السلطات بوضع تشريعات وقوانين تحدد وتكرم حقوق الملكية التجارية وتجرم التزييف. يجب أن تكون هذه القوانين واضحة وصارمة وتتضمن عقوبات مناسبة لمرتكبي التزييف.
٢. إنشاء هيئات رقابية: يمكن للسلطات إنشاء هيئات مختصة بمراقبة السوق ومكافحة التزييف. تلك الهيئات تقوم بإجراء تفتيشات دورية لضمان أن المنتجات في السوق تتوافق مع القوانين ولا تشكل تهديداً لحقوق.
٣. التعاون الدولي: التزييف غالباً ما يكون عابراً للحدود، لذلك يجب على الدول التعاون مع بعضها البعض ومع منظمات دولية مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) لمحاربة هذه الظاهرة على نطاق عالمي.
٤. التوعية والتثقيف: يجب على السلطات تعزيز التوعية بأخطار التزييف وتثقيف الجمهور والشركات حول كيفية التعرف على المنتجات المزيفة والتبليغ عنها.

٥. استخدام التكنولوجيا: يمكن استخدام التكنولوجيا مثل التتبع بالشرائح الإلكترونية والحلول الرقمية لمراقبة وتتبع توزيع المنتجات ومكافحة التزييف.

٦. التعويض والدعوى القضائية: يجب أن تكون هناك آليات سريعة وفعالة لمساعدة الشركات المتضررة من التزييف في متابعة الدعوى القضائية والحصول على تعويض عن الأضرار وتجمع هذه الآليات معاً للمساهمة في محاربة ظاهرة التزييف وحماية حقوق الملكية التجارية، مما يساهم في تعزيز الثقة في الأسواق ودعم الاقتصاد^(٤٤).

٧. حقوق العلامات المميزة و هي العلامات التجارية والصناعية و الرسم التجاري.

تأثير التهريب الجمركي على العلامات التجارية

العلامة التجارية هي إشارة تُستخدم لتمييز المنتجات أو الخدمات وتحديد منتج أو خدمة من شركة أو مورد معين عن منتجات أو خدمات منافسة. والعلامات التجارية تلعب دوراً هاماً في عمليات التسويق وبناء هوية العلامة التجارية. هناك عدة أنواع من العلامات التجارية، منها:

١- العلامات التجارية المعتادة (العلامات الكلامية): وهي العلامات التي تتألف من كلمات أو عبارات. مثل علامة "أبل" لشركة تصنيع الإلكترونيات.

٢- العلامات التجارية المرئية (العلامات البصرية): (تشمل الرموز والشعارات والألوان والتصاميم. مثل شعار شركة "نايكي" (Nike) "

٣- العلامات التجارية المركبة (المزيج بين العلامات الكلامية والبصرية): (تمزج بين الكلمات والرموز لتكوين علامة تجارية فريدة. مثل شعار شركة "مايكروسوفت" (Microsoft) "

٤- العلامات التجارية الجماعية: تمثل هذه العلامات مجموعات أو جمعيات مثل النقابات المهنية أو المؤسسات الاقتصادية التي تستخدمها أعضاؤها للتعبير عن مستوى معين من الجودة أو الامتثال لمعايير محددة^(٤٥).

٥- الاقتصاد غير الرسمي: يُشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي تكون خارج إطار القوانين والتنظيمات الرسمية.

٦- الاقتصاد السوق السوداء يُستخدم المصطلح لوصف الأنشطة غير الرسمية التي تتم في السوق غير المنظمة.

٧- الاقتصاد غير المنظم: يُشير إلى الأنشطة التي تتم خارج الأنظمة والتنظيمات المراقبة والمنظمة.

٨- الاقتصاد تحت الأرض: يُشير إلى الأنشطة التي تكون خارج النظام الضريبي وتكون غالباً نصابة للضرائب.

٩- الاقتصاد البديل: يُستخدم لوصف الأنشطة التي تعتمد على أساليب وقوانين بديلة عن القوانين الرسمية^(٤٦).

خاتمة

ختام هذا البحث ، يتضح ان جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية وجرائم التهريب الجمركي تعد من التحديات الكبيرة التي تهدد الامن الاقتصادي والصحي للمجتمعات . لقد استعرضنا خلال البحث الاتار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجرائم ، والتي تتجلى في فقدان الايرادات الحكومية ، وزيادة المخاطر الصحية ، وتعزز الشركات القانونية والسوق بشكل عام . كما اكدنا على اهمية تعزيز تدابير الرقابة والتفتيش ، وتفعيل القوانين والتشريعات لمواجهة ومحاربة هذه الجرائم بفعالية . يتطلب التصدي لهذه القضايا جهودا متكاملة من جميع الجهات المعنية ، بما في ذلك الحكومات ، والقطاع الخاص ، والمجتمع المدني ، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات توعية وتثقيفية للمستهلكين حول المخاطر المرتبطة بهذه الجرائم . علاوة على ذلك ، يوصي بجراء دراسة اضافية لدراسة اثار هذه الجرائم على المدى الطويل ، والتعرف على الانماط والاتجاهات المتغيرة في هذه المجال . ان التصدي لتلك الجرائم يعتبر ضرورة ملحة ، ليس فقط لحماية الاقتصاد المحلي ، بل ايضا لضمان سلامة المجتمع ورفاهية أفرادها ختاماً . يأمل الباحثون ان تساهم تعدد الدراسة في تعزيز الفهم حول اهمية مكافحة جرائم التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية والتهريب الجمركي ، واستدامة النمو . الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

هوامش البحث

١ - شنقاش الهاشمي . جرائم التهريب الجمركي وعلاقتها بقواعد الملكية الصناعية ، رساله مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور - الجلفة ، سنة ٢٠١٧ ص ٤١

٢ - منال سالم ، محاضرات التلوث الغذائي ، جامعة المجمع ، كلية التربية بالزلفي ، قسم الكيمياء ، لمملكة العربية السعودية ، ص ٢٨

٣ - محمد عبد الكريم محمد نسمان ، جريمة الغش في المواد الغذائية والاثار المترتبة عليها ، الجامعة الاسلامية بغزة ، ٢٠١٩ ، ص ٣٢

- ٤ - عماد بوعو ، التجارة بالمواد التالفة خطر يهدد المستهلك ويضر ببنية الاقتصاد الوطني ، تحرير يحيى الفتلاوي ، الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة
- ٥ - د مدحت الفريشي ، محنة الصناعة العراقية وكالة انباء براثا على الموقع burathanews.com تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٩/١٨
- ٦ - د. رمضان علي عبد الكريم دسوقي عامر ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجرائم الاقتصادية ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، الإسكندرية ، ع ٣٨ ، ص ٦٦٤
- ٧ - د. انتصار رزوقي . الغش الصناعي في تحديد توجهات المستهلك نحو المنتج ، سنة ٢٠١٥ ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ع ٤٣ ، ص ٦٤ .
- ٨ - محمد عبد الكريم محمد نسمان . جريمة الغش في المواد الغذائية والاثار المترتبة عليها ، ص ٣٢ .
- ٩ - د. انتصار رزوقي . المصدر السابق ، ٧١ .
- ١٠ - البترمانيني عبد السلام . سنة ١٩٨٢ ، الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية ، الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، ص ٢١٠-٢٤٦ .
- ١١ - الصقير ناصر حمد . الحماية الجنائية للمستهلك من الغش التجاري ، اكااديمية نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا ، الرياض ، ص ٦ .
- ١٢ - عبد الفتاح خضر ، الجرائم الاقتصادية، دراسة قدمت إلى الندوة العلمية التي انعقدت بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب- الرياض، ١٩٩٦م، ص ٥-٩ .
- ١٣ - د. رمضان علي عبد الكريم دسوقي عامر . الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجرائم الاقتصادية ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، الإسكندرية ، ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ .
- ١٤ - محمد عبد الكريم محمد نسمان . المصدر السابق ، ص ٣٢ .
- ١٥ - عبد الحميد الحاج صالح، التهريب الجمركي بين النظرية والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٣)، العدد الثاني، لسنة ٢٠٠٧م، ص ١٤ .
- ١٦ - مسعود عبود عبد المنعم عرابي، ، ص الضريبة الجمركية ودورها المالي والاقتصادي دراسة فقهية مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة، جامعه الازهر، العدد ٤١، ٢٠٢٣، ١٠٢٩ .
- ١٧ - Illicit trade, economic growth and the role of Customs: Eukeria Mashiri and Favourate Y , Sebele-Mpofu- a literature review , World Customs Journal , Volume 9, Number 2 ,September 2015,p.38 .
- ١٨ - مسعود عبود عبد المنعم عرابي، الضريبة الجمركية ودورها المالي والاقتصادي دراسة فقهية مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة، جامعه الازهر، العدد ٤١، ٢٠٢٣، ص ١٠١٥ .
- ١٩ - مسعود عبود عبد المنعم عرابي، المصدر السابق ، ص ١٠١٥ .
- ٢٠ - سونيا آررزوني وارتان ، الدور الاقتصادي للضرائب الجمركية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد ١٠ ، عدد ٣٣ ، ٢٠١٥ ، ص ٥١ .
- ٢١ - محمود يونس وآخرون ، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية، ، ص ١٦٢ .
- ٢٢ - مسعود عبود عبد المنعم عرابي، المصدر السابق ، ص ١٠١٥ .
- ٢٣ - سونيا آررزوني وارتان ، الدور الاقتصادي للضرائب الجمركية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد ١٠ ، عدد ٣٣ ، ص ٥١ - ٥٢ .
- ٢٤ - مسعود عبود عبد المنعم عرابي، المصدر السابق ، ص ١٠١٥ .
- ٢٥ - سونيا آررزوني وارتان ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .
- ٢٦ - مسعود عبود عبد المنعم عرابي، المصدر السابق ، ص ١٠١٥ .
- ٢٧ - عمار طهرات ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

- ٢٨ - نسرين بلهوارى ، حماية حقوق الملكية الفكرية في القانون الجزائري، بحث في الإطار المؤسساتي المكافحة التقليدي، دار بلقيس، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٦٠
- ٢٩ - زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خده، ٢٠٠٦، ص ٣٤٦.
- ٣٠ - محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ١٣٦.
- ٣١ - محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ص ١٦٠ - ١٦١ .
- ٣٢ - دون مؤلف ، فهم الملكية الصناعية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ص ١٢ .
- ٣٣ - رؤوف عبيد، شرح قانون العقوبات التكميلي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٩، ص ٦٥.
- ٣٤ . Eukeria Mashiri and Favourate , op.cit ,p. 39 .
- ٣٥ - Anatolii Kulish , and other , SMUGGLING AS A THREAT TO ECONOMIC SECURITY OF THE STATE , Smuggling as a threat to economic security of the state. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 8(3), 2021 , p. 393 .
- ٣٦ - خنوس خديجة و بيطام لويزة ، دور إدارة الجمارك في حماية حقوق الملكية الصناعية ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠٢١ ، ص ٤٤ .
- ٣٧ - Eukeria Mashiri and Favourate , op.cit ,p.40 .
- 38 - عمار طهرات ، ص ١٦٢ فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر، الواقع والحلول ، ورقة بحثية - ١٦٣ .
- ٣٩ - سقار فايزه، ادارة الجمارك كآلية لمكافحة جريمة التقليد الماسة بحقوق الملكية الصناعية ،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ص ٢٣ .
- 40 - عمار طهرات ، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر، الواقع والحلول ، ورقة بحثية ، ص ١٤٤ .
- ٤١ - نعيمة حسن رزوقي، اقتصاديات الأفكار في بيئة القضاء الإلكتروني مجلة افاق اقتصادية دبي ، مجلد ٢٢ ، عدد ٨٧ ، ٢٠٠١ ، ص ٩٧ .
- ٤٢ - عمار طاهرات ومحمد بلقاسم طرق التعدي على حقوق الملكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة ودور الجمارك الجزائرية في محاربتها ،ملتقى دولي حول راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، بين يومين ١٣ و ١٤ ديسمبر ٢٠١١، ص ٢ .
- ٤٣ - فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، المحل التجاري، والحقوق الفكرية، القسم الثاني، مطبعة ابن خلدون - الجزائر، ٢٠٠٦م، ص ٢.
- ٤٤ - معلم عز الدين، آليات التدخل اليات تدخل الجمارك الجزائرية في حماية حقوق الملكية الصناعية ،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد السادس، العدد الاول، ٢٠١٧، ص ٤١١ - ٤١٢.
- ٤٥ - دون مؤلف ، فهم الملكية الصناعية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ص ١٢ .
- ٤٦ - وائل عبد الكريم الحربي ،الاقتصاد الخفي مفهومه واشكاله واثاره ،مجلة الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة ،المملكة العربية السعودية ، ص ١٤ .